

أثر القوادين الباطنية

في
الحكم على الدار بالكفر أو الإسلام

تأليف

الدكتور خالد بن علي بن محمد الغبري

أستاذ مساعد في جامعة بغداد - كلية الشريعة





اثر القوانين الوضعيه

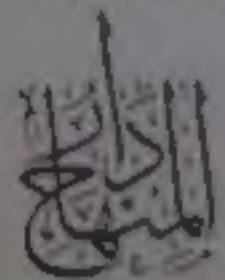
في
الحكم على الدار بالكفر أو الاسلام



جميع حقوق الطبع محفوظة
لـ "دار المنهاج"

١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م

رقم الإيداع: ٢٢٨١ / ٢٠٠٤م



٨١ شارع الهادي الحمدي - متفرع من أحمد عرابي - مساكن عين شمس - القاهرة

محمول: ٠١٢٢٩٥٢٢١٧

جمهورية مصر العربية

E-Mail: DarAlmenhaj@HotMail.Com

اثر القوانين الوضعية

في
الحكم على الدار بالكفر أو الاسلام

مجلد الثاني

تأليف

الدكتور خالدين علي بن محمد العنبري

الطبعة الاولى في سنة ١٤٠٢ هـ الموافق لـ ١٩٨٢ م

المنهج

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



ويرون - يعني : أهل السنة - الدار دار إسلام ، لا دار كفر ، كما
رأته المعتزلة ، ما دام النداء بالصلاة والإقامة بها ظاهرين ، وأهلها
ممكنين منها آمنين .

الحافظ أبو بكر الإسماعيلي - رحمه الله - في كتابه (اعتقاد أهل السنة ٥١)

إن بلاد الإسلام اليوم ليست كما كانت من قبل ، ولكنها على
كل حال هي ليست بلاد كفر ، بل هي بلاد إسلام ... والمسألة فيها دقة
متناهية .

الشيخ الألباني - رحمه الله - في حديث مسجل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة المؤلف

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد:

فإنه مما تبكي له عيون الإسلام ما وقع لبعض أبنائه من غلو في أقضية خطيرة، أورد الأمة نيران الفتنة، وسلط عليها أعداء الملة، وكان ميّاً مباشراً فيما ضرب عليها من المهانة والذلة.

من هذه القضايا: ما درج عليه الفقهاء من تقسيم الدنيا إلى دارين: دار كفر ودار إسلام، لكل خصائصها وأحكامها؛ تمييزاً للمسلمين عن الكفار، وتأكيداً على المفاصلة التامة بين الكفر والإيمان.

فتحكيم القوانين الوضعية في أكثر البلاد الإسلامية - وللأسف الكبير -؛ ذهب فريق من أهل الغلو إلى أنها ديار كفرية، ومجتمعاتها كلها

جاهلية، ثُمَّ كَانَ هَذَا التَّكْفِيرُ الْمَشْنُونُ مَسْرُوعًا لِإِعْلَانِ الْجِهَادِ عَلَى أَهْلِ
الْإِسْلَامِ وَاسْتِبَاحَةِ الدِّمَاءِ وَالْأَمْوَالِ وَالْأَعْرَاضِ، وَمَا إِلَى ذَلِكَ مِمَّا هُوَ مِنْ
مَسَلِّكَ الْخَوَارِجِ الْحُرُورِيَّةِ، وَلَيْسَ مِنْ مَنِهْجِ أَهْلِ السُّنَّةِ، بَلْ صَارَ الْخَوَارِجُ
الْمُعَاصِرُونَ يَتَرَوُّونَ مِنْ نَسَبَتِهِ إِلَى أَسْلَافِهِمُ الَّذِينَ مَضَوْا !!.

وَمَا يُؤَسِّفُ لَهُ: أَنْ تَفَرَّأَ مِنْ قُضَاءِ أَهْلِ الْعِلْمِ الْمُعَاصِرِينَ قَدْ ذَهَبَ
إِلَى هَذَا الْمَذْهَبِ، وَهَمَّ وَإِنْ كَانُوا يَحْتَابِينَ الْقَوْلَ بِتَكْفِيرِ الْمُجْتَمِعَاتِ
وَمُتَكْرِنٍ لَمَّا يَتَّبِعُهُ مِنْ اسْتِحْلَالِ الدِّمَاءِ وَالْأَمْوَالِ وَالْأَعْرَاضِ، لَكِنْ قَوْلُهُمْ
مَهْدٌ لِلْغَالِيينَ، وَسَوْغٌ لِهَمِّ أَعْمَالِهِمْ.

وَيَرَى هَذَا الْبَحْثُ: أَنْ جَعَلَ الْحُكْمُ بِالْقَوَانِينِ الْوَضْعِيَّةِ مَنَاطًا لِلْحُكْمِ
عَلَى الدَّارِ بِأَنَّهَا دَارُ كُفْرٍ وَلَيْسَتْ بِدَارِ إِسْلَامٍ مُجَانِبٍ لِلصَّوَابِ،
وَمُخَالَفٍ لِلنُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ وَمَنِهْجِ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَلَمَّا قَرَّرَهُ السَّادَةُ الْفُقَهَاءُ
عَلَى اخْتِلَافِ مَذَاهِبِهِمْ وَتَنَوُّعِ مَشَارِبِهِمْ، اللَّهُمَّ إِلَّا فِيمَا تَقُلُّ عَنْ مَذْهَبِ
طَوَائِفٍ مِنَ الْخَوَارِجِ وَالْمُعْتَزِلَةِ !!.

وَقَدْ قَسَمْتُ هَذِهِ الدِّرَاسَةَ إِلَى ثَمَهِيدٍ وَأَرْبَعَةِ مَبَاحِثَ:

الأول: مَنَاطُ الْحُكْمِ عَلَى الدَّارِ بِالْكَفْرِ أَوْ الْإِسْلَامِ.

الثاني: تَحْوِيلُ دَارِ الْإِسْلَامِ إِلَى دَارِ كُفْرٍ.

الثالث: اسْتِيْلَاءُ الْكُفَّارِ عَلَى دَارِ الْإِسْلَامِ وَإِقْرَارُهُمُ الْمُسْلِمِينَ فِيهَا

يُظْهِرُونَ إِسْلَامَهُمْ.

الرابع: أثر القوانين الوضعية في الحكم على الدار بالكفر أو الإسلام.

والله أسأل أن يجعل ما كتبه براءة لدمتنا، ومباركة علينا وعلى أمتنا
والله من وراء المقصد، وهو المستعان، وعليه التكلان.
ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وكتب

أبو عبد الرحمن خالد بن علي العنبري

الشارقة في ١١/٥/١٤٢٤هـ

التمهيد

يتفق معظمُ كُتَّابِ السياسة والقانون على أن الأركان الأساسية للدولة هي: السيادة، والحكومة، والشعب، والإقليم، ويعنون بالسيادة: صاحب السلطة العليا في المجتمع والدولة، وهي القضية الأولى في أي نظام سياسي، والسيادة في النظام السياسي الإسلامي لأحكام الله - جل وعلا-، وأعظمها: توحيده سبحانه.

إن أهم ما يميز دول الإسلام عن دول الكفر إقامة التوحيد بجميع أنواعه، ونبذ الشرك بكل صورته وألوانه، لقد كان التوحيد أولى أولويات حكومات الأنبياء، فأبرز ما جاء من أخبار القرآن الكريم عن دولة سليمان عليه السلام إنكارها الشرك الكائن في مملكة بلقيس، والأخبار في هذا عن دولة الإسلام الأولى التي كان يحكمها خاتم المرسلين صلى الله عليه وسلم من الشهرة بمكان، فالتوحيد أولاً وآخراً، بل قبل تكوين الدول وإقامة الحكومات، فلا جرم أن يكون إظهار شعائر التوحيد من الأذان والصلوات علامة مفرقة بين دار الإسلام ودار الكفر فيما صرَّح به المالكية وغيرهم.

ثمَّ يأتي من بعد ذلك في الاهتمام والأولويات التحكيم للشرعية المنزلة المباركة الطيبة، المتجاوزة لحدود الزمان والمكان، المتميزة عن غيرها من الأحكام البشرية والقوانين الوضعية بربانية المصدر والوجهة، والعدل

والإصاف والمساواة، والكمار واستمول نكل ما يحتاجه سائر عبي
 لإطلاق، الوافية لجميع مصاحبتهم، بحيث لا تقتصر إلى أي مصدر آخر
 بعدها، أو يستدرك عليها.

والنصوص الشرعية تقرر حقيقتين جوهريتين، تلقاهما أهل الإسلام
 بالإنياد والقبول والتسليم:

الأولى: أن التشريع حق حاص لله وحده، لا ينارعه فيه أحد أي أحد،
 مهما علا قدره، وكمل عقله، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [سورة
 ﴿وَلَا يُشْرِكْ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا﴾ [الكهف ٢٦]، ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِّنَ
 الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [سورة ٢١]، والله سبحانه أحكم الحاكمين
 وأحسنهم، وحكمه تعالى هو الحق والعدل المطلق، ﴿الْيَسَّ اللَّهُ بِأَحْكَمِ
 الْحَاكِمِينَ﴾ [سورة ٨]، ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [سورة ١٥].

الثانية أنه يجب على المسلمين، حكماً ومحكومين، الحكم بما أنزل الله
 واستحاكم إليه في جميع مجالات الحياة، ﴿وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ
 وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتُرُوكَ عَنْ نَفْسٍ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [سورة ٥٩]
 ﴿وَلَا وَزَيْتِكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي
 أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [سورة ٦٥].

أما الإقليم ويعبر عنه العلماء بالدار، ويعرفه كتاب السياسة بأنه.
 رقعة من الأرض والبحر وطققات الحر التي تعبرها تاسر الدولة عبيها

والإقليم عنصر أساسي من عناصر قيام دولة، لأنه لا يمكن أن يكون شعب كيان مستقل وحقيقي ما لم يكن على إقليم معين .
ولأنه تعبير عن شخصية الدولة، وطمأنينة لسكانها، وبحال تصديق سيادتها.

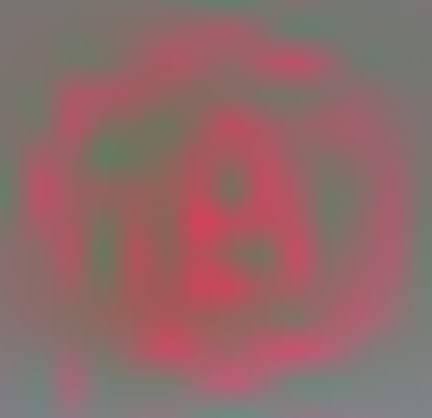
وأهمية الإقليم لا تأتي فقط من كونه عنصراً مادياً جعراً فنياً يقيم عليه السكان، ولكن به أهمية معنوية في وجود الدولة وأمن شخصيتها^(١) وبدا كان كتاب الحكم بغير ما أنزل الله وأصول التكفير للبعد المغير كتاب سطور قد بين أحوال الحكم بالقوانين الوضعية وأحكامهم في ضوء الكتاب والسنة وأقوال سلف الأمة، بحيث إنه أعطى الموضوع حقه، واستوفى الكلام عليه بما لا مجال للريادة عليه بياناً وتوضيحاً، كما وصفه الإمام الرباني محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - في مقدمته التي شرف بها الكتاب وما كتب، فقد أصبح لزاماً علي - سريراً - لخدمة وصحاح كتاب الأمة - تفصيل النور في حكم الملاد أو بدر أنني أنصف هذه القوانين التي انتهى بها المسجون وكذب شؤماً عليهم، وأن أحقق المساء لصحيح للحكم عليها بالكفر أو الإسلام

وهذه القصيدة حقيفة بالبحث وإساقفة لدقتها وحسرة ما يسي عليها عند بعض العلاء، إذ كان التكفير لملاد التي تحكم بالقوانين الوضعية

(١) موسوعة الشافعية (٤٩٦٧) نظر "فقه الشافعية" للشيخ محمد (٢١٦)

(٢) ملادى علم الشافعية (١٥٩) المص "فقه الشافعية" للشيخ محمد (١٢١٦)

مسرّعا لاستباحة ادماء والأموال والأعراس، وما إلى ذلك مما تنكي له
عيون الإسلام !!!.



المبحث الأول

مناط الحكم على الدار بالكفر أو الإسلام

مبصرة مسلمين أو الكفار على الدار. وسيادتهم عليها، وامتلاكهم لها هو مناط الحكم على دار بالكفر أو الإسلام، ثم يشع ذلك علامات توحد أحياناً وتتصف أحياناً أخرى، بل ربما تعدم كل الأمر أو خوف، وتنطبق أحكام الإسلام أو الكفر

بـ: تلتقي كلمة المذهب لأربعة على أن البدة تصح دار إسلام بد دحت في معة لمسلمين واستقرت تحت سيادتهم، بحيث يقدرود على إصهار أحكام الإسلام والامتناع عن أعدائهم، وإنما يكون ذلك بطريق امتح عبوة أو صلحاً، سواء أصبح أهلها كنهم أو بعضهم مسلمين، أو بقوا جميعاً غير مسلمين، كبد كاد جميع سكانه أهل دمة مثلاً.

ويسعى أن نعلم أن المقصود من ظهور أحكام الإسلام فيها ظهور الشعائر الإسلامية الكبرى، كالجمعة والعيد و صوم رمضان والحج، دون أي مع أو حرج، وليس المقصود بها أن تكون تتواين المرعية كلها إسلامية^(١)

(١) قضايا فقهية معاصرة (١/١٨٢).

لأن أحد اختلافنا بين فقهاء المذاهب الأربعة في هذا المأط، غير أنه قد رفع في بصوصنهم تناين في الأسلوب، وتعاير في العبارات، حبسها بعض اساحتين اختلافنا متنايناً، فحكها أقوالاً متنافرة، وبس الأمر كسك، فإن من الفقهاء من يص على المأط بعينه، ومنهم من يعر عنه بمرمه وعلاماته من تطبيق الأحكام وظهور الأمر أو الخوف والكن معنى واحد، ذلك لأن ظهور هذه العلامات يكفي في الدلالة على سبدة والسلة والتمكر، وليس هذا بعرب على من عرف طريقة تعماء وماهجتهم في السك والتصنيف، وهذا ما سوف نحاول إيصاحه بذكر الدليل على هذا المأط من السة الصحيحة أولاً، ثم بسرد حملة من أقوال العلماء تكس الاطمئنان لما قررنا ثانياً.



* أولاً: الدليل:

وهذا المايط الذي ذكرناه نص عليه الشارع صراحة في حديث بريدة
رضي الله عنه وعمر عن لارمه أو علامته في حديث أس رضي الله عنه

أما حديث بريدة «كان رسول الله ﷺ إذا أُمِرَ أميراً على جيش أو
سرية أوصاه في خاصته بتقوى الله ومن معه من المسلمين خيراً، ثم قال:
اعزوا باسم الله في سبيل الله، قاتلوا من كفر بالله، اغزوا، ولا تغلوا، ولا
تعدروا، ولا تقتلوا، ولا تقتلوا وليدًا، وإذا لقيت عدوك من المشركين، فادعهم
إلى ثلاث حصال أو خلال، فأنتنهم ما أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم

ادعهم إلى الإسلام فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم، ثم ادعهم إلى
التحول من دارهم إلى دار المهاجرين، وأحبرهم أنهم إن فعلوا ذلك فلهم ما
للمهاجرين وعليهم ما على المهاجرين، فإن أبوا أن يتحولوا منها فأحبرهم أنهم
يكونون كأعراب المسلمين، يجري عليهم حكم الله الذي يجري على المؤمنين
ولا يكون لهم في العبيبة والهيء شيء، إلا أن يجهدوا مع المسلمين، فإن هم
أبوا فسلهم الجزية، فإن هم أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم، فإن هم أبوا
فاستعن بالله وقاتلهم.

وإذا حاصرت أهل حصص فأرادوك أن تجعل لهم دمة الله ودمة يه، ولا
تجعل لهم دمة الله ولا دمة يه، ولكن اجعل لهم دمك ودمة أصحابك، فإنكم
أن تحفروا دممكم ودمم أصحابكم أهون من أن تحفروا دمة الله ودمة رسوله،
وإذا حاصرت أهل حصص فأرادوك أن ترهقهم على حكم الله فلا ترهقهم على

حكم الله ولكن أمرهم على حكمك، فإليك لا تدري أصيب حكم الله فيهم أم لا^(١).

فأضاف رسول الله ﷺ الدار إلى المهاجرين لوجودهم فيها وسيادتهم عليها، ثم أمر بالانتفاء من دار ليس عليها شخص أهل الإسلام بنى بلاد عليها سلطان أهل الإسلام، مما يدل على أن دار إنما تُعتبر بامتلاك السيادة والسلطان بحيث يملك المسلمون أو الكفار إعلان أحكامهم، فحسبها تكون، فإن كانت السيادة لأهل الإسلام، كانت دار إسلام، وإن كانت السيادة للكفرة، كانت دار كفر.

ومن مشكاة هذا الحديث أحد شيوخ الإسلام بن تيمية - رحمه الله - يقول «وكون الأرض دار كفر أو دار إيمان، أو دار الفاسقين ليس صفة لازمة لها، بل هي صفة عارضة بحسب سكانها»^(٢).

ويقول «والقاع تغير أحكامها بتغير أحول أهلها، فقد تكون مستقرة دار كفر إذا كان أهلها كفاراً، ثم تغير دار إسلام إذا أسلم أهلها، كما كانت مكة - شرفها الله - في أول الأمر دار كفر وحرب»^(٣).

أما حديث أس بن عبيد: «كان رسول الله ﷺ يعبر إذا طلع الأدب، فإن سمع أذاناً أمسك وإلا أغار»^(٤).

(١) رواه مسلم: (١٧٣١)

(٢) الفتاوى: (٢٨٢/١٨)

(٣) المصدر السابق: (١٤٣/٢٧)

(٤) معلق عليه البخاري (٦١٠)، ومسلم (١٣٦٥)

فيه دليل واضح على أن ظهور بعض أحكام الإسلام كآب للحكم على الدار بالإسلام، وهذه الأحكام من لوازم السيادة على الدار كما أسلف والمقصود من ذلك: أن المعول عليه في الحكم على الدار بكفر أو الإسلام سيادة والسلطان والامتلاك لداره، ثم سعى ذلك صيغة الأحكام، وكذبت الخوف أو الأمن للمسلمين أو الكفار.

وبعبارة أخرى: "فالشرط الجوهرى لاعتبار الدار دار إسلام هو كونها محكومة من قبل المسلمين وتحت سيادتهم وسلطانهم، فتصير عند ذلك أحكام الإسلام، وبأمن جميع المكاتب مسلمون وكفار بأمر الإسلام مسلمون بسبب إسلامهم، وغير المسلمين يعقد ادمية"

وليس من شرط هذه الدار أن يكون فيها مسلمون ما دامت تحت سلطانهم^(١)

وفي هذا يقول الإمام الرافعى ليس من شرط دار الإسلام أن يكون فيها مسلمون، بل يكفي كونها في يد الإمام^(٢).

وبدل على هذا أن خير كانت تحت ولاية المسلمين مع أن سكانها كانوا كافرين.

ومن هاهنا جعل العلماء من أقسام دار الإسلام داراً يفتحها المسلمون ويقرون فيها سكانها الأصليين - أهل الدمة - مقابل جربة يدفعونها أو

(١) أحكام الدمية والمستأجرين: (١٨)

(٢) فتح العروبة (١٤/٨)

❦ ثانيًا: أقوال العلماء:

● أقوال العلماء الأحناف:

فقهاء احنفية أكثر العلماء بيانًا لمسألة امدار، وتوضحها بما يصرح
عنه، وقد صرح بعضهم بأن الماط هو العنة والولاية على امدار، وذكر
بعضهم علامة ذلك من ظهور الشعائر وحرمان الأحكام كدلالة كفية
على العلة والتمكن، ومنهم من نص على الأمرين كيهما

فقد قرر السرخسي في مبسوطه: "أن النفع إنما سبب إيهام أو بهمه
باعتبار القوة وبعده، فكل موضع صير فيه حكم الشرع، وقوة في ذلك
اموضع للمشركون فكذلك دار حرب، وكل موضع كان لظاهر فيه حكم
الإسلام فالقوة فيه للمسلمين"^(١).

وهذا ما قرره أيضًا مؤلف قواعد الفقه إذ يقول: "دار الإسلام ما
عب فيها المسلمون وكانوا آمين، ودار الحرب: هو على خلاف دار
الإسلام، يعني ما عب فيها غير المسلمين"^(٢).

وهذا هو ابن عاتدين، يكفي سيطرة المسلمين وولايتهم على الدار
للحكم عليها بأنها من دور الإسلام وإن لم يوجد علامة ذلك من الحكم بما
أمر الله، فيقول "وهذا طهر أن ما في امدار من حل نيم لله المسمى

(١) المبسوط: (١٠/١١٤)

(٢) قواعد الفقهاء: (١/٢٨٨)

جعل الدرور ويعتص البلاد التابعة كلها دار إسلام، لأنها وإن كانت في حكم درور أو نصارى، وهم قصافة على دينهم، ويعتصهم بغير شبهة الإسلام والمسلمين؛ فكيف تحت حكم ولاية أمورهم، وبلاد الإسلام بحضرة بلادهم من كل جانب، وإذا أراد ولي الأمر تنفيذ أحكامها فيهم بقدها^(١)

وإذا كان ابن عابدين قد اكتفى في النص الفات ببطرة المسلمين على الدار ودخولها تحت ولايتهم لمحكم عليها بأنها من دور الإسلام وإن عذمت الأحكام الشرعية، فبما هو الحصص يصح على الأمرين كليهما، فيقول: إن حكم على الدار إنما يتحقق باظهار واعلنة وإجراء حكم الدين، والدليل على ذلك أن منى غلبا على دار الحرب وأجريا بها أحكام صار دار إسلام، سواء كانت متاخمة لدار الإسلام أم لا، بل كبر، وكذلك البلد من دار الإسلام، إذا غلب عليه الكفر، وجرى فيه حكمهم؛ وجب أن يكون من دار الحرب^(٢)

وكذلك السرخسي ذكر الأمرين معا، فقال: "إن دار الإسلام هي اسم للموضع الذي يكون تحت يد المسلمين وعلامة ذلك، أن يمس فيه المسلمون"^(٣)

(١) حاشية ابن عابدين (١٦٥: ١٦٦)

(٢) شرح مختصر الطحاوي للحصصين، ص ٢٧٠ من نسخة

(٣) شرح ابن عابدين (١٦٥: ١٦٦) من نسخة

ونقول في موضع آخر: "نصير في حكمه الدار هو بسند وسد
في ظهور الحكم"^(١).

وأخيراً يقول الكاساني "لا خلاف أن أصحابنا في دار نكح
نصير دار إسلام بظهور أحكام الإسلام فيها"^(٢).

وبفسر مصنف الدر المختار^(٣) مقصود الأحاف بظهور الأحكام
فيقول: "ودار الحرب نصير دار إسلام بأجراء أحكام أهل الإسلام وب
كجمعة وعيد".



(١) المصدر السابق (١٠٧٣/٥)

(٢) بدائع الصالح (١٣٠/٧)

(٣) بئر: (١٣٠/٤)

• أقوال علماء المالكية:

أما علماء المالكية؛ فقد جعلوا الأذان علامة مفرقة بين الدارين، وذلك لأنه أمانة ظهور الشعائر الإسلامية، التي هي من علامات عبادة المسلمين وسيادتهم على الدار.

يقول ابن عبد البر "ولا أعلم خلافاً في وجوب الأذان حمّة على أهل الأمصار، لأنه من العلامه الدالة المفرقة بين دار الإسلام ودار الكفر، كان رسول الله ﷺ إذا بعث سرية يقول لهم: «إذا سمعتم الأذان فامسكوا»^(١).

قال المازري: "في الأذان معيان أحدهما إظهار الشعائر والتعريف بأن الدار دار إسلام...."^(٢).

ويقول الرزقاني: "وأما في المصر، فواحد كفاية، فهو اتفقوا على تركه أئمتنا وقتلوا عليه؛ لأنه شعار الإسلام ومن العلامات المفرقة بين دار الإسلام والكفر"^(٣).

يقول العبدري "في الأذان دخول الوقت، والدعاء بجماعة، ومكان

(١) الاستدكار (١٨/٤)، وانظر التمهيد مرتباً (٦١/٣)

(٢) الدعوة لبغوات: (٥٨/٢).

(٣) - ج ١، ص ١١١، ١١٢، المسمى بـ (١) ٢٣

صلاتها، وإظهار شعار الإسلام، وأن الدار دار إسلام

ويقول أحمد بن غنيم: "ومن فوائد: الإعلام بأن الدار دار إسلام"



(١) التاج والأكبر (١ - ٢٥)

(٢) المدك النبوي (١ - ١٧١)

● أقوال علماء الشافعية

• قسم علماء الشافعية دار الإسلام إلى ثلاثة أقسام: شهرية
بصريح اعتقاد، هم مناط حكمه وسيطته

بل صرح شيخهم الراجسي به حين قال: يكفي في كبرها دار إسلام
كونها تحت استيلاء الإمام وإن لم يكن فيها مسلم

وكلمة لأخيرة في هذا حتى يسهل توافق ما قرره لأحد من
قول.

وقد قسم الماوردي ما استولى عليه المسلمون إلى ثلاثة أقسام، يظهر منها
بجلاء أن العبرة عند أصحابه الشافعية بالسيطرة والامتلاك للأرضين، فقال:

وأما الأرضون إذا استولى عليها المسلمون فتقسم ثلاثة أقسام:

أحدها: ما ملكت عبوة وقهراً حتى ورفده بقتل أو أسر أو جلاء
تصير هذه الأرض دار إسلام سواء سكنتها مسلمون أو غيرهم. بيت
المشرك - ملك مسلمين لها، ولا خير أن يستمر عب عبثي كين فلا
تصير دار حرب.

والقسم الثاني منها: ما ملك مسلمون لاحتاجهم إليها حرو، فتصير
دار إسلام عيباً، وهذا هو الذي ذهب إليه دار الإسلام

والقسم الثالث أن تكون عليها صلح على أن لا يهاجموها

نحراج يؤدوه عنها، عهد على صري.

أحدهما أن يصلحهم على أن مدت الأرض ما، فصير عهد صلح
وفقاً من دار الإسلام.

والضرب الثاني: أن يصلحهم على أن الأرضين به، ويتصرف
عبد حراج يؤدوه عنها، وهذا الحراج في حكم الحرية، متى أَسْمُوا
سقط عنهم، ولا تصير أرضهم دار إسلام، وتكون دار عهد ..

وقال أبو حنيفة: "قد صارت دارهم بالصلح دار إسلام، وصاروا به
أهل دمة تؤخذ حرية رقابهم" اهـ^(١).

وهكذا يرى أن كل صور الاستيلاء من المسلمين تجعل الدر عهد
الشافعية دار إسلام، سواء سكها أسلمون أم لا، صفت في الدر
أحكام الإسلام أم لا، ألهم إلا في صورة واحدة هي الأحرار في تعدد
أماوردتي، تلك التي يُرم فيها الصلح على أن يكون امتلاك الأرض
سكفار، فتصير هذه الدار دار عهد عند الشافعية، دار إسلام عند أبي
حنيفة



• أقوال علماء الحنابلة

وتقسيم الساقعة وحدها نحو حدة الحنابلة، مما يدل على اعتبارهم بهذا المأط، واعتمادهم عليه

يقول ابن قدامة "فأما دار الإسلام فضربان

أحدهما دار احتفظها المسلمون كبغداد والبصرة والكوفة، فبعض هذه محكوم بالإسلام وإن كان فيها أهل الذمة، تعييناً للإسلام ولصهر الدار، ولأن الإسلام يعلو ولا يعلى عليه.

الثاني: دار فتحها المسلمون كمداين الشام، فهذه إن كان فيها مسلم واحد حكم بالإسلام لقيطتها؛ لأنه يحتمل أن يكون لدلت المسلم، تعييناً للإسلام، وإن لم يكن فيها مسلم، بل كل أهلها ذمة، حكم بكفره، لأن تعيين حكم الإسلام إنما يكون مع الاحتصان

وأما بلد الكفار فضربان أيضاً

أحدهما: بلد كان للمسلمين قبل الكفر عليه كالمساجل، فهو كاتسم الذي قبله. إن كان فيه مسلم واحد؛ حكم بالإسلام لمقطه، وإن لم يكن فيه مسلم، فهو كفر

الثاني: دار لم تكن للمسلمين أصلاً كبلاد الهند وأروم، وإن سم كن فيها مسلم، فتبطلها كفر، لأن أدار لهم وأهلبها منهم " "

كما أن من الخاتمة من غير بلارم من لوازم الماظر أعني عللة الأحكام
فهي دلالة كافية على العبة والتشكك

قال أبو يعلى الخسلي وكل دار كانت معدة فيها لأحكام الإسلام
دون أحكام الكفر فهي دار إسلام، وأي دار كانت فيها المعدة لأحكام
كفر دون أحكام إسلام فهي دار كفر^(١)

وقال ابن مفلح فكر در عتب عليها أحكام مسعفين من
الإسلام وب عتب عليها أحكام الكفار فدار الكفر، ولا دار لعبر هي^(٢)
هذه هي مصوص الفقهاء، وقد لاحظنا أنهم جعلوا من أقسام دار
الإسلام ما فتحه المسلمون وأقروا عليه الكفار بطير حرية بدعوتهم، ومما
لا شك فيه أن هؤلاء الكفار سيحكمون بعير ما أنزل الله، مما يدل دلاء
واضح لا يس فيها ولا عصوص أن العرة بالسيادة والمعدنة والسيطرة
على الدار والامتلاك لها، وأن صبور الأحكام مجرد علامة تتحلف أحياناً
برميتها - كما تحلفت لها -، وتتصرف أحياناً أخرى حيث تظهر بعض
أحكام الإسلام، بل تظهر معنا أحكام الكفر، لكن لا يصر صبر
احتمال الكفرة فيها، لأنها - تصير شهود الكفار ولا تصورهم كما تن
على ذلك الشوكاني - رحمه الله -.

مثل الدار في دنت مثل من أسلم، ولا يشترط للمقتضاء عده

(١) المعتمد في أصول الدين: (٢٦٧)

(٢) الآداب الشرعية: (٢١٢/١)

بالإسلام أن يأتي بجميع أحكامه، ولا يخرج منه بمجرد فعل الكثرة، فكذلك الدار لا يشترط للحكم عليها بالإسلام أن تطلق فيها أحكامه كافة، ولا يخرجها من هذا الوصف إلى الوصف بالكفر بمجرد بعض أحكام الكفر.

ومما يستأنس به على هذا: أن الشيء ^{بشيء} حكم على من أتى بالشهادتين بالإسلام، كما حكم بالإسلام على الدار التي أعلنت بالأدب، وإذا كان الشارع به يحكم على مقترن الكثرة^(١) غير المسجل له بالكفر، فكذلك لا يحكم على الدار بالكفر بمجرد ظهور أحكام الكفر ولا يشكل على هذا ما صرح به جملة من العلماء في هذا المقام من ذكر عمدة أحكام الإسلام، فالذي يتحيز أنهم لا يشترطون للحكم على الدار بالإسلام أن تطلق كل أحكامه، بل يكفي أن يظهر بعضها لاسيما استعائر الكبرى من الأذان والصلوات والأعياد وغيرها، يدل على هذا ما يذكرونه من تقييد أو تمثيل.

يقول التهذيب - من الأحكام - في كشفه: "ولا خلاف في أنه يصير دار حرب دار إسلام بإجراء بعض أحكام الإسلام فيها"^(٢).

وهذه كتاب الدر المختار يُمثل للأحكام بعد اشتراطه لها، فيقول: وإذا اختلفت تصير دار إسلام بإجراء أحكام الإسلام فيها، كجمعة

(١) من هذا الوجه مما هو عليه في صلاة (٣٤)

(٢) كشف اصطلاحات الفروع (٩٢/٢)



وعيد.....^(١).

وسهو هذا مثل كتاب الدرر الحكام فيقول: 'ودار احترت تصير دار
إسلام بإجراء أحكام أهل الإسلام فيها كإقامة الجمع والأعياد - وير
بقي فيها كافر أصلي'^(٢).

ويقول الدسوقي - من المالكية - لأن بلاد الإسلام لا تصير
دار حرب بأحد الكفار لأنها بالقهر ما دامت شعائر الإسلام قائمة فيها"
ثم يؤكد على ذلك فيقول: 'بلاد الإسلام لا تصير دار حرب بمجرد
استيلائهم عليها، بل حتى تنقطع إقامة شعائر الإسلام عنها، وأما ما
دامت شعائر الإسلام أو غالبها قائمة فيها؛ ولا تصير دار حرب'^(٣).

وما لاحظناه من تقسيم الشافعيين والحنابلة الذي أشرنا إليه
قريباً - حجة قوية أيضاً؛ حيث حكموا بالإسلام على الدار التي يسكنها
أهل الدمة ويحكمون فيها غير ما أمر الله بطبيعة الحال! بيد أنها تحت
سيطرة المسلمين.

ومما يدل على صحة ذلك. حديث أنس رضي الله عنه الذي احتج به المدعي
على أن الأدان هو العلامة المنرفة بين الدارين: 'كان رسول الله ﷺ يعبر

(١) الدرر المختار: (١٧٥/٤)

(٢) الدرر المختار شرح غير الأحكام لملا حسرو (٣٣١/١)

(٣) حاشية الدسوقي (١٨٨/٢)

إذا طلع الأدان، فإن سمع أداناً نُسك وإلا نَعار^(١).

وقد اكتمى رسول الله في حكمه بإسلام هذه الدار بظهور بعض أحكام الإسلام.

يقول النووي. في هذا الحديث دليل على أن الأدان يسمع الإعارة على أهل ذلك الموضع، فإنه دليل إسلامهم^(٢).

مخلص من ذلك كله إلى أن الأمر الذي لا اختلاف عليه في نظر الباحث بين فقهاء المذاهب الأربعة:

أن مناط الحكم على الدار بالكفر أو الإسلام هو السيطرة والعلة والامتثال للدار، وقد نص بعضهم على ذلك صراحة، وعثر بعضهم الآخر دلائل أو علامات من ظهور الشعائر والأحكام.

وأنه لا يشترط تصديق جميع أحكام الإسلام للحكم على الدار بالإسلام، بل يكفي بعضها، بل ربما تنعدم - كما رأيت - في الدار التي يستوي عليها أهل الإسلام، ويقرون فيها أهل الدمة؛ بظن جرية يدفعونها أو حراج.

وهذا يؤكد أنه لا يؤثر في الحكم على الدار بالإسلام ظهور أحكام أكثر إذا لم تظهر علة الكفار وسيطرتهم على الدار.

(١) متفق عليه: البخاري (٦١٠)، ومسلم (١٣٦٥) وقد سبق

(٢) شرح النووي (٨٤/٤)

المبحث الثاني

تحويل دار الإسلام إلى دار كفر

وصف الدار بكفر أو لإسلام ليس وصفاً لازماً لا يتغير، بل هو وصف عارض يمكن أن يتبدل بتحويل صفتها وتغير أحوالها. وفي هذا يقول شيخ الإسلام بن تيمية 'وكون الأرض دار كفر أو دار إيمان أو دار العاسقين ليس صفة لازمة لها، بل هي صفة عرض بحسب مكانها' ^(١).

والذي بهما ثم تحقيق المأط الذي به تتحول دار الإسلام إلى دار كفر، وهذا يقتضي عرض مذاهب العلماء في هذه المسألة الدقيقة



(١) العناوى: (٢٨٧/١٨)

آن دارالاسلام لا تصیر دار کفر معلقات

بسم الله الرحمن الرحيم

۱- رحمت مشهور، اسلام، مقدمه، نه، یعنی، فی ذل حیرت - کی
مقدمه، نقص، از قدر غنی، لامنتزع و لاخیر، نه، و، یرتخ، صریح
مستند، صحیفه - کی، مقدمه، و، حد، از، غنی، در، اسلام، فی، حد، حیرت
شیر، در، حیرت، نه، از، قدر غنی، مقدمه، و، ذل، نه، اسلام، بر، و، لا

فلن نبيه في حد من قومه ... لأن محمداً في سلام من كل محرم
قد نفيه في حد من حرم من سلام. وحسنه في حد
من ينصف عاده في كل من موبق عليه. كما صرح به في حد
شراح لاسلام يعبر ولا يعني عليه.

(۱) - جه انبار قصی: (۳۶۲۰) و محمد بن فاروق - ... من حدیث محمد بن ...
... من حدیث محمد بن ...
... من حدیث محمد بن ...
... من حدیث محمد بن ...
... من حدیث محمد بن ...

قال ثمة رأيت لرافعي وعنده ذكره بقلا عن لأصحاب أن در
الإسلام ثلاثة أقسام

• قسم: يسكنه اسمون

• وقسم: فتحوه وقرءوا أهله عنه بحرية، منكوه أو لا.

• وقسم: كانوا يسكنونه ثمة عبد عنه الكفار

قال الرافعي: وعندهم القسم الثاني من ثمة سكني في كونه در
إسلام كونها تحت استلاء لإمام، وإن به يكن فيها مسلم

قال الرافعي: ومن عنده الثالث، فقد يوجد في كلامهم ما يشعر
بأن الاستلاء القديم يكفي لاستمرار الحكم، ورأيت لبعض المتأخرين أن
يحبوا إذا به يصعوا اسمون، وإلا فهي دار كمر انتهى

قال ابن حجر تعليقاً وما ذكره الرافعي عن بعض المتأخرين بعد
تقدلاً ومدرك كما هو واضح، وحشد فكلامهم صريح فيما ذكرته أن
ما حكم بأنه دار إسلام لا يصير در كمر مصقاً^(١)

وقد استوفى على بن عباس رواة البخاري تعليقاً في كتاب حديث (٧٩)، باب -
نسب بعضي لعنت من بعضي عنه، رواه كذا في مطبوع في شرح معاني الآثار، ٢،
(٢٥٧).

والحديث حسبه ابن حجر والألثاني وغيرهما، والله أعلم.

(١) تحفة المحتاج، (٢٦٩/٩)

وقد عورض ما استدل به ابن حجر بـ "أن دعوى صراحة خست
 بما أفاده. محل تأمل؛ إذ مناديه "بأن أراد بعبوديته تشاره وإلحاد
 كفر إلى أن يأتي الوقت بالعودة به قرب الساعة. وهذا لا يفي
 بضرورة بعض دار حرب، كما لا يفي عبدة الكفار لأهله
 وحسرتهم عليه في كثير من الوقائع"

كما أن قول ابن حجر "وحيث أن كلامهم صريح... عورض من
 ابن قاسم فقال "في الصراحة بظهور!! خصوصاً مع احتمال أن يرد
 بالاستيلاء القديم الاستيلاء الأصلي، وهو ما كان للمسلمين من أول
 الأمر" (۲).

ومما يقوي الاعتراض على ابن حجر في مسة ما رآه لأصحابه
 الشافعيين ما سبق نقله عن ابن الوردي "هذه الأرض دار إسلام - سوء
 سكنها مسلمون أو أعيد إليها مشركون -، ملك المسلمين بها، ولا يجوز
 أن يشتروا عنها بمشركين شلاً تصير دار حرب" (۳).



(۱) حاشية الشرواني: (۹/ ۲۶۹)

(۲) حاشية ابن قاسم: (۹/ ۲۶۹)

(۳) فتح البصير (۱۰۹-۱۲۲) ج ۱، ص ۱۰۹، حاشية الشافعي

المذهب الثاني:

أن دار الإسلام تتحول إلى دار كفر بارتكاب الكبائر

وقال مذهب الأول مذهب صوفى من الخوارج، يدعى عمرو بن
الحسين، دار كفر، يجوز فيها قتل الأضال والمساكين، وهم في دارهم مثل
كفار العرب وعدة الأوثان.

وقد ذكر تبيح الإسلام من نيمة أنهم جعلوا دار المسلمين دار
كفر وحرب، وسبقوا دارهم التي بها جحيم إبليس دار كفر، وسبقوا
دار الإسلام أكثر من استعلاهم بلاد الكفار.

وذكر الشريبي في معي المحتاج، اعتقاد الخوارج، أن من نى
كبيرة كفر، وحصد عمله، وحصد في النار، وأن دار الإمام حرب صغير
كثائر في دار كفر وباطل، فذلك ضعفوا في الأئمة، وهم يسمون
حلفهم! وتجبروا الجمعة والجماعة^(٢).

وحاء في حاشية الحزمي، وأما الخوارج، وهم صنف من مذهب
فائدة - أن من نى كبيرة كفر، وحصد عمله، وحصد في النار، وأن

(١) مذهب الخوارج.

(٢) مذهب الخوارج.

در اسلام حضور اكمائر فيه تصوير در كفر و با حق

وقد ذكر أبو الحسن الأشعري في مقالات الإسلاميين رأي الخوارج من الأزارقة والصفارية في دار الإيمان أنه دار كفر وشرك^(١)، كما حكى رأي الإصوية منهم، فكان مما قال "ورغم أن الدار - دار محبيهم - در توحيد، لا عسكر لسلطان فيه دار كفر"^(٢)

على أن ثمة من ينفي سمة مثل هذه الأراء إلى الإصوية، ويستند أن الحسن الأشعري في إثباتها في مقالاته، ومن اتبعه من أمثال السعدادي - في عروها إليهم^(٣).



(١) حاشية الحبرمي (٢٠١/٤)

(٢) مقالات الإسلاميين (١٥٤/٢)

(٣) مقالات الإسلاميين (١٠٤)

(٤) الفرق بين الفرق للسعدادي (١٠٣)

المذهب الثالث:

أن دار الإسلام لا تتحول إلى دار كفر بمجرد استيلاء
الكفار بل حتى تنقطع عنها شعائر الإسلام

قال الدسوقي: .. لأن بلاد الإسلام لا تصير دار حرب بأحد
الكفار بها يظهر ما دامت شعائر الإسلام قائمة فيها .. وأما ما أحدثه
من بلاد بعد استيلائهم عليها بالشهر، وقد رما على برعه منهم قبل أن
يذهبوا لبلادهم، فيه شرع منهم؛ لأن بلاد الإسلام لا تصير دار حرب
بمجرد استيلائهم عليها، بل حتى تنقطع إقامة شعائر الإسلام عليها، وإنما
ما دامت شعائر الإسلام أو عاشت قائمة فيها؛ فلا تصير دار حرب^(١)

والحق أن إقامة شعائر وحدها مع سيطرة الكفرة على دار
الإسلام وصير أحكامهم؛ لا تصح مطلقاً للحكم على الدار بالإسلام،
بل إقامة الشعائر لا حتى بها تدار الإسلامية، بل توحيد من كفر من
المسلمين أنفسهم في دار الكفر لأصلية في زمانها، ونعدها حكومات
من توارث الحرية الدينية التي تكفلها جميع، ونص غيب في دستورها،
ولا أص أن أحداً من العلماء يوم بعث الأندلس دار إسلام من أهل
بقاء شعائر الإسلام الصاهرة فيها!!

(١) غير أن ما ذهب إليه بعض الفقهاء من أن دار الإسلام لا تصير دار حرب بمجرد استيلاء الكفار عليها، بل حتى تنقطع عنها شعائر الإسلام، وهو المذهب الثالث، لا يصح.

المذهب الرابع :

أن دار الإسلام تتحول إلى دار كفر بتمام القهر والقلبة

لا يكتفي الإمام أبو حنيفة بأسيلاء المشركين على دار الإسلام للحكم عليها بالكفر، بل يضيف إلى ذلك شرعين آخرين؛ لكي يتحقق من تمام غلبة الكفار وسيطرتهم على الدار

وقد أسهب الكاساني في بيان مذهب إمامه، فقال: «واحتلوا في دار الإسلام آب ماداً بصير دار كفر»

قال أبو حنيفة: إنها لا تصير دار الكفر إلا ثلاث شرائط:

❖ أحدها: صير أحكام الكفر فيها

❖ والثاني أن تكون متاحة لدار الكفر

❖ والثالث أن لا يبقى فيها مسلم ولا دمي آمن بالأمان الأول، وهو أمان المسلمين.

ثم ذكر مذهب صاحبه، فقال وقال أبو يوسف ومحمد -رحمهما الله-

إنها تصير دار الكفر بصير أحكام الكفر فيها.

ثم قال وحده قول أبي حنيفة -رحمه الله- أن المنصوص من إصدرة دار إلى الإسلام والكفر ليس هو دار الإسلام والكفر، وإنما المنصوص

هو دُأْمَن و خَوْف، ومعناه أن الأمان إن كان مضمناً فيها على
 بإصلاح، و خوف بالكثرة على الإصلاح؛ فهي دار الإسلام، و إن كان
 الأمان فيها بالكثرة على الإصلاح، و خوف بمسلمين على الإصلاح،
 فهي دار كثر، و لأحكام مسية على الأمان و الخوف لا على الإسلام
 و الكثر، فكان اعتبار الأمان و الخوف أولى، فما لم تقع الحاجة
 لمسلمين إلى الاستئمان؛ بقي الأمر الثالث منها على الإصلاح، و لا
 نصير دار الكفر، و كذا الأمر الثالث على الإصلاح، لا يرول إلا بالساحنة
 لدار الحرب، فتوقف صيرورتها دار الحرب على وجودهما، مع ما أن
 إضافة الدار إلى الإسلام احتمل أن يكون لما قتم، و احتمل أن يكون
 لما قسا، و هو ثبوت الأمر فيها على الإصلاح لمسلمين، و بما يتت
 بالكثرة معارض الدمة و الاستئمان، فإن كانت الإضافة لما قتم؛ نصير
 دار الكفر لما قتم، و إن كانت الإضافة لما قلنا؛ لا نصير دار الكفر إلا
 لما قسا، فلا نصير ما به دار الإسلام بيقين دار الكفر بالشك و الاحتمال
 على الأصل معهود: "إن الثابت يقيم لا يرول بالشك و الاحتمال"، بخلاف
 دار الكفر، حيث نصير دار الإسلام بصور أحكام الإسلام فيها، لأن
 هناك إترحيح جانب الإسلام، لقوله -عنه الصلاة والسلام-: «الإسلام
 يعلنو ولا يعلن». فإل الشك على أن الإضافة إن كانت باعتبار ظهور
 الأحكام لكن لا تظهر أحكام الكفر إلا عند وجود هذين الشرطين،
 ممي: امتحمة وروا الأمان الأول؛ لأنها لا تظهر إلا بالمسعة و لا مسعة إلا

بهم، والله يتولى الحساب

وقد بين هذا الاختلاف في أرض أهل الإسلام صير عبيد
مشركون، وأظهروا فيها حكم الكفر، أو كان أهلها أهل ذمة، ونقص
الذمة، وأظهروا أحكام شرك. هل صير دار الحرب؟ فهو على ما
ذكرنا من الاختلاف، فإذا صدرت دار الحرب وحكمها بما صيرت عبيد
وحكم سائر دور الحرب سواء، وقد ذكرناه^(١).

وقد وجد السرخسي كذلك مذهب إمامه، فقال "ولكن أو حجة - رحمه
الله تعالى - يعتبر تمام القهر والقوة، لأن هذه المدة كانت من دار
إسلام محررة للمسلمين، فلا يظن ذلك الإحراز إلا تمام القهر من
المشركين، وذلك تاسعاً للشرائط الثلاثة، لأنها إذا لم تكن متصلة
بشرك فأهلها مقهورون بإحاطة المسلمين بهم من كل جانب، فكذلك
إن بقي فيها مسلم أو دمي آمن بذلك دليل عدم تمام القهر منهم، وهو
حتى ما لم يأتوا مال المسلم في دار الإسلام، لا يملكونه قبل إحرار
الذمة، لعدم تمام القهر، ثم ما بقي شيء من آثار الأصل فالحكم به
دولاً عاماً، فالحكم إذا بقي فيها واحد من أصحاب الحق والحكم به
دولاً سكاناً والمسلمين، وهذه الدار كانت دار إسلام في الأصل، وقد
بقي فيها مسلم أو دمي فقد بقي أثر من آثار الأصل، فيبقى ذلك حكمه.

وهدت حسن ذاتی حسمه همه به عن حتی فر د مسه عتب
و به بقدف برید لا بصر حمز شد صبه سکون و کدک حله
کن موضع معه به حله وود کن و حور شده شده نه د
بسامه لا عتی چا حکم در احرب کما به به بصر حاکم شد
فبها ورمها استوی برتدوب علیها ساعد من چاره ثم فی کن موضع به
تشر مدار در حرب

علی انه قد یقال ان ثمة عنة حکم کن تحف بدوب نه عتی
متاحمة مدار حرب و عدم لأمد و بدت به عنة ثم لا کبره به
لأحدف نفسه به بسموا بهما.

یقول اخصاص و کدک اسد من دار الإسلام إذا غلب علیه أهل
کبر و صهر به حکمهم و حب کن یکور من در حرب و لا معنی
لا عدر دمی و لا مسه من عتی عنة لا مسه و یأمن فی در
حرب و لا مسه دت حکم در حرب و لا یوجب کن یکور من در
إسلام

وبؤکد عتی هدا اس قدامة الحسلی فقال بعد ان ذکر مذهب بی
حیة "وما آنها در کمار، حرث فبها أحکمههم، وکدک در حرب،

كما لم اجتمع فيها هذه الاحتمال التي ذكرها أم حنيفة أو دار الكفرة
الأصليي



المذهب الخامس:

أن دار الإسلام تتحول إلى دار كفر إذا
استولى عليها الكفار وأظهروا أحكامهم

ذهب أكثر أهل لغة إلى أن عنة الكفر متى دار الإسلام، حيث
يصحرون أحكامهم بتغييرها دار كفر وحرب، ووجهه ذلك أن
شعة بما نسب إليها أو بينهم باعتبار القوة وعدمه، وسبق نقل حمده من
قوله

حاء في مدافع الصانع للكسائي "وقال أبو يوسف ومحمد -رحمهما
الله-: إنها تصير دار الكفر بظهور أحكام الكفر فيها".

وحد قوشما، إن قول دار الإسلام ودار الكفر، إضافة دار إلى
الإسلام وإلى الكفر، وإنما تصاف الدار إلى الإسلام أو إلى الكفر
بظهور الإسلام أو الكفر فيها كما تسمى أمة دار السلام، وسار دار
سورة بوجود سلامة في أمة وسور في سار، وظهور الإسلام وكفر
بغير أحكامهما، وقد صير أحكام كفر في دار فقد صارت دار كفر.
فصحت الإضافة، وهذا صارت الدار دار الإسلام بظهور أحكام الإسلام
فيها من غير شريطة أخرى، فكذلك تصير دار الكفر بظهور أحكام الكفر

فيها. والله أعلم^(١)

ودكر ابن عابدس شروط أبي حنيفة وأردتها برأي صاحبه 'وقلا
سرس واحد لا غير، وهو يصير حكمه كغيره. ثم قال وهو يقيس^(٢)
قال أبو حنيفة: 'ووجب أن يصير دار الحرب عمة الكفار وحربان
حكمهم^(٣)

وهذا المذهب أولى بالقصور، وأقرب إلى المرحوم، ويوافق ما
قررناه في المبحث الأول: "أن مناط الحكم على الدار بالكفر أو الإسلام هو
السيطرة والعلبة وما يتبع ذلك من ظهور الأحكام على النحو الذي فصلنا



(١) بدائع الصانع (١١٣/٦).

(٢) الدر المختار (٣/٣٩٠).

(٣) مختصر اختلاف العلماء (٤٧١/٣).

المبحث الثالث

استيلاء الكفار على دار الإسلام وإقرارهم
المسلمين فيها يحتثرون إسلامهم

لما ذهب السيف فيما إذا غلب الكفار على دار من ديار إسلام
وعصوا، وفي شرائعه الرباية، وصقروا أحكامهم الاحادية، فكان هم حكم
والأمر وسهي، وليس للمسلمين فيها من شيء.

لكن ماذا لو غلب الكفار على دار إسلامية، فسقطت نف
سيمرتهم الكامنة، لكنهم أقروا فيها أهلها المسلمين على إصدار دين،
بل ونقروا فيها من يواليهم من هؤلاء المسلمين، يحكمون فيها ما
يشاءون، غير أن الدار تحت دمة الكفار وسيادتهم، بحيث يسير المسلمون
على الخطوط العامة لسياساتهم الخارجية، بل بما تخالف جيش مسلم
معهم ضد المسلمين في الديار الأخرى؟.

هذا شرع حق فصول شيع الإسلام من تسمية في مارددين ' سنة
إسلامية شهيرة في تركيا، حكمتها الأرائقة^١ ما يريد عن ثلاثة فروع.

١- سنة معجم اللغة (٣٩٥)، ومراجع الإطلاع (١٢١٩: ٣)

٢- سنة هذه السنة - سنة مشهورة من سنة لغات، وهي ' بق من كتب الكتب و...

سنة ١٢١٩ هـ هذه السنة - سنة مشهورة من سنة لغات، وهي ' بق من كتب الكتب و...

(من سنة ٤٦٥ إلى سنة ٨١٢هـ)، استوى عليها الثار، ودحبت تحت حمايتهم، وقرروا فيها لمسلمين يحكمهم الأمانة، وبعد هجوم التار على بلاد الشام تحول حمد ماردى إلى موالة الكفار - نصارى ونصارى - وبصرى وحمى على أهل الإسلام.

هاك فتوى شيخ الإسلام بن تيمية - رحمه الله -

"مسألة في بلد ماردين: هل هي بلد حرب أم بلد سلم؟ وهل يحل
 على المسلم المقيم بها الهجرة إلى بلاد الإسلام أم لا؟ وإذا وجبت عليه
 الهجرة ولم يُهاجر، وساعد أعداء المسلمين بنفسه أو ماله، هل يائس في
 ذلك؟ وهل يائس من رماة بالحق وسبه به أم لا؟".

الجواب: احسدُّ لهُ دماء المسلمين وأموالهم مُحَرَّمَةٌ حيثُ كانوا في
 ماردٍ أو غيرها، وإعادة الخارجين عن شريعة دين الإسلام مُحَرَّمَةٌ،
 سواءً كانوا أهل ماردٍ أو غيرهم، والمقيم فيها إن كان عاجزاً عن إقامة
 دينه، وحسبُ الحجرة عليه، وإلا استَحْتِ ولم تحب، ومساعدتهم لعدوِّ
 المسلمين بالأنفس والأموال مُحَرَّمَةٌ عليهم، وحسبُ عليهم الامتناعُ من

مجلسهم و من جهتها، و لنا رأي آخر خلقه و لده "معين الدين مستجاب، و وجهه يدعى به عاريه
 في سنة ١٢٩٥ هـ من د. المصطفى المشد، فأجره هو من فيها، و تحتها موهبة من لركسار
 و اخرجت من سنة، فستب معين الدين مستجاب "دنيا ركنه، و مستجاب وجهه يدعى به عاريه
 و اخرجت من سنة، و فيها فضا يستد ذره، و فيه مقرر أحمد - و بهج في الاممي حرمه
 المصطفى، تأليف د/ عبد السلام الترميني"

ذلك بأيّ طريق أمكنهم، من تعيب، أو تعرض، أو مضاعفة، وقد
يُمكن إلا بـهجرة تعيب، ولا يحلّ سلبهم عموماً ورميهم بسارق، بل
السب والرمي بسارق يقع على الصفات المذكورة في الكتاب، وليست
فيدخل فيها بعض أهل ماردية وغيرهم، وإنما كونها دار حرب أو سلم،
وهي مركة فيها المعيان، ليست بمنزلة دار السلم التي يجري على
أحكام لإسلام، لكون حدها مسلمين، ولا بمنزلة دار حرب التي
أهلها كفار، بل هي قسم ثالث يعامل المسلم فيها بما يستحقه، ويندرج
الخارج عن شريعة الإسلام بما يستحقه.

ولما وقفات عدة هذه الفتوى المباركة:

١- أن شبح الإسلام لم يُكتمر حكومة ماردية ولا حدها من
آتهم يورثون الكفار، ويصبرونهم على المسمين؛ وذلك عدم تحقق مد
الحكم بالتكفير، وهو الرضا بدين الكفار ونصرتهم لأحده، وإخذه في
هذا قصة حاطب^(١).

٢- أنه لم يحكم على "ماردين" بكفر مع أنها قد عنت على
الكفار، وجعلوها تابعة لهم، وولائها وحدها يدلون لهم "تولاء" وانصاف،
ويصبرونهم على المسلمين؛ وذلك لأن سكناها مسلمون، وبصحب
أحكام الإسلام، فهم في حالة أشبه ما نكون بالحكم ادني، وكذا

(١) انظر عليه في صحيح الحارث (٢٨٤٥)، (٤٠٢٥)، ومسنده (٢٤٩٤)

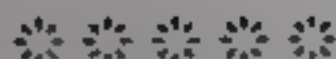
تأخذ الکفار لہا بالقہر ما دامت شعائر الإسلام قائمہ فہا

فہا نحن أمام رأيي فما إذا عتب الکفار علی الدار، وأقروا فہا

أهل الإسلام، یظهرون دینہم مقابل ما أو حجاج بدعویہ خمد، أو

نصرتہم علی أهل الإسلام، لیس رأيي منہما یجعلها در کفر محضہ، فہا

ما هؤلاء! کیف یحکمون؟^{۱۱۴}



المبحث الرابع

أثر القوانين الوضعية في الحكم على الدار بالكفر أو الإسلام

احترف الإسلاميون في عصرنا في وصف ديارهم التي تحكم بالقوانين الوضعية الحديثة ما أمرل رب البرية إلى مذهب شتى، وقد فيها بعضهم أقويل مسكرة، يترتب عليها عواقب وحيمة، ويكذب مدمره ويرجع هذا الخلاف إلى الأسباب التالية.

* اختلافهم في تحديد المساط التي تنحول به دار الإسلام إلى دار

كفر

* خلافهم في تكفير من حكمه بغير ما أمرل الله

* عدم فهم بعضهم كلام أهل العلم في هذه المسألة، وتثريتهم به

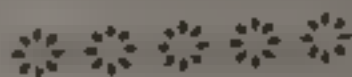
في غير مثله.

ويمكن أن نحصر مذاهبهم في ثلاثة مذاهب

١- أن الديار الإسلامية تحولت إلى دار كفر محضة

٢- أن اسير الإسلامية مركبة من كفر وإسلام.

٣- أن ديارنا إسلامية وبها حكمت بالقوانين الوضعية



المذهب الأول:

أن الديار الإسلامية تحولت إلى دار كفر محضة

يرى أصحاب هذا المذهب أن الدول الإسلامية التي تحكم بالقوانين الوضعية قد صارت دار كفر - وذلك لأن العنة صارت لأحكام الكفر وليست لأحكام الإسلام، وذلك بعض قواهم

فقد شنت حركة أصولية في لندن مشحونة على حركة صالان التي تسيطر على (٩٠ %) - في ذلك الوقت - من أراضي أفغانستان قائمة بتها لا تنطبق حكم الإسلام في علاقاتها الخارجية مع الدول لأخرى. وأن دلاً على حاكم صالان لا يسحق لقب «أمير المؤمنين»؛ لأنه لا تنسج بإجماع ومبادئ الأمة، ويجب أن يتحقق عليه أتباعه لقب أمير صالان فقط.

واعترف عمر بكري رعيم جماعة «المنهاج» الأصولية في رسالة تنقبت «الشرق الأوسط» نسخة منها أرسلها من دلاً على حاكم الشوي لغانالان مع ثلاثة من أتباعه. أن أراضي أفغانستان الخاصة حكم طاب - هي «دار كفر» وليست دار إسلام^(١).

(١) جريدة الشرق الأوسط، عدد (٢) أغسطس (٢٠٠١).

وحاء في رسالة العريف بحرب التحرير: ولابد المسلمين من أن
يوجد فيها سد ولا دولة تطبق "أحكام الإسلام في الحكم وسنن حاء،
حدث فاتها كتب تعتبر دار كفر ولو كان أهلها مسلمين .

وحاء في كتاب "الجهاد القريضة العانة": ويدور هنا تساؤل هو هل
نعيش في دولة إسلامية؟.

من شروط الدولة الإسلامية أن تعمرها أحكام الإسلام، وفقى إليه
أن حقيقة أن دار الإسلام تتحول إلى دار كفر إذا توفرت ثلاث شروط
مختمة.... فذكرها، ثم ذكر رأي صاحبه، ثم فتوى ابن تيمية في
ماردين

ثم قال: "والحقيقة أن هذه الأقوال لا تجد تناقض بين قول لأنه
فأن حقيقة وصاحبه لم يدكروا أن أهلها كفار، فالمسلم لن يستحق
لسمه والحرب

والأحكام التي تعمر المسلمين اليوم هي أحكام الكفر، بل هي
قوانين وضعها كفار، وسيروا عليها المسلمين، ويقول الله تعالى في سورة
المائدة: ﴿وَمَنْ يَخُكِّمْ سَاءَ أَمْرُ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ (١٥٥) .
بعد دهر خلافة نهائي عام (١٩٤٢)، واقتلاع أحكام الإسلام كتب
واسمها بأحكام وضعها كفار؛ أصبحت حالتهم هي نفس حالة كفار
وأحكام العصر قد تعددت أبواب الكفر التي حرموا بها من
الإسلام، حيث أصبح الأمر لا يسد على كل من تابع سيرهم، فلهذا

بالإضافة إلى قصة حكم

❦ الرد على كتاب الفريضة العامة

ولما قصدت عقب كل ما جاء في الكتاب، وكنت بشير ههنا في
معصته الكبرى في تشييد شروط أبي حنيفة

فكل من لديه مشكلة من عقل يفهم من هذه الشروط ما فهمه الشيخ
أبو رهرة - رحمه الله - إذ يقول فإنه على تصديق رأي أبي حنيفة تكون
الأقاليم الإسلامية من أقصى المغرب إلى سيون تركستان وبكستان ودار
إسلامية، لأنها وبها كان سكانها لا يتصفون أحكام الإسلام، يعيشون
بأهل الإسلام الأول، وذلك تكون ديار ديار إسلامية^(١)

١ - ههنا صفتا مذهب أبي حنيفة بشروطه الثلاثة

٢ - وأما على مذهب المالكية، فيما انفصل عن الدسوقي أن: 'بلاد
الإسلام لا تصير دار حرب بأحد الكفار أبداً ما ظهر ما دامت شعائر
الإسلام قائمة فيها^(٢)، ولا ريب في إسلام ديار ما قولاً واحداً

٣ - وأولى أن تكون إسلامية بلا مزية على رأي من حذر التبعي

(١) هذه عبارة مع كتاب (احمد، صحاحه) كذا هي، مقول من نسخة يد (لام ١٠٠٠)
من كتاب (نقش المجلد عامة) (١٠٠٠) نسخة من نسخة ختم هذه عليه ر ه

عدد عزم ١٤١٤ هـ

(٢) الخرمية والعقوبة في الفقه الإسلامي (٣٤٣)

(٣) حاشية الدسوقي (١٨٨/٢)

مبادئ ما حكمة أنه در إسلام لا بصره دار کفر مضماً

٤- ما علی رأی من اندر من الخوارج ومن المنهج مسیبه من
شور. ب. در اسلام بقلب بی در کفر بصهر انکسار ودر
-لاد جمعاً علی هد رأی در کفر، کس ما نسی علی باطل فهو باطل.
ومن نه ولا تطیل فی رد و مناقشة.

د- فإذا تبنا إلی قور من ذهب إلی أن عدة الکفار علی در
إسلام، وإصهار أحكامهم بصیرها در کفر و حرب -ومن ذهب من
دلت صاحباً إلی حقیقة- فقد فهم منه کثرة کثرة من المعاصرين -ومنه
أحده أن لادما تصیر دیار کفر!!.

فهاهو الشیخ أبو رهرة -رحمه الله- یقول: "لعل ثمره الخلاف بین
رأیین نصیر فی عصرنا هذا

فإنه علی تطبیق رأی إلی حقیقة تكون الأقالیم الإسلامية من نصوص
امعرب. ب. سهل ترکستان و پاکستان دیاراً إسلامیة، لأنها و ب. کس
سکائنها لا یصدقون أحكام الإسلام، یعیشون بأمان الإسلام لأنهم
و بدلت تكون الدیار دیاراً إسلامیة

و تطبیق رأی إلی یوسف و محمد و من معینهما من الفقهاء. تكون الأقالیم
إسلامیة لا تعد دار إسلام بل دار حرب، لأنها لا تظهر فیها حکم
الإسلام ولا نصیر

وإد كما مع السبح أني رحمة فما بشرة ربي في حنة. فما مع
في ن لأفيمه إسلاميه نصير د كبر وحرر حسم في صاحبه
وحدث لأمر

أولها أن اعتبر عدد أصحاب هذا المذهب صغيراً في الإسلام
في دار كبر عظمة الكفر على الإدارة حيث تكون هو سيادة عليه
ولأمر وانتهى. وليس محذور نصيب أحكام الكفر - فتواي - موضعيه .
ولس عند هاهنا أن سر هذا مذهب على بلادنا ونعنة فيها وسيادة
بمستقيم

و تعبارة أخرى قال هـ اتور من ذهب بآله مفترض فيما بد
مسیر کفار عنی در اسلام، و بیست صورتی فیما بد کـ مسطور
لحم السيادة والحكم والأمر والنهي.

ثانيها أن أحكام الكفر - القواص - موضوعة في تصدير حسب عدة
كثيرة ومشتريتهم على دار الإسلام، إنما ظهرت بأداء من حكم
مستقيم، و أني اصحاب مقتضى فيما إذا علم الكفر على دار
الإسلام، ومستقر، غلب، وتظهر أحكامهم بموجب وصاياهم

يؤكد هذا والذي قلناه قول الكسائي بعد ساقه ري بي حبيشة وري
صاحبه وري هذا لاحد من ريشه وري من ريشه وري من ريشه
وري من ريشه وري من ريشه وري من ريشه وري من ريشه

... و... حكم... في... د... ح... م...

ذكرنا من الاختلاف^(١).

تأثير... في... حكم... في... د... ح... م...
 ك... في... حكم... في... د... ح... م...
 و... ح... و... من... في... حكم... في... د... ح... م...
 و... و... في... حكم... في... د... ح... م...
 و... حكم... في... حكم... في... د... ح... م...
 و... حكم... في... حكم... في... د... ح... م...

والعلماء الذين يقولون بهذا القول...
 في... حكم... في... حكم... في... د... ح... م...
 في... حكم... في... حكم... في... د... ح... م...
 في... حكم... في... حكم... في... د... ح... م...
 في... حكم... في... حكم... في... د... ح... م...
 في... حكم... في... حكم... في... د... ح... م...
 في... حكم... في... حكم... في... د... ح... م...
 في... حكم... في... حكم... في... د... ح... م...

حاشيتها...
 الأحكام...
 رأي...
 نصيب... حكم...

الإسلام يحول دار الكفر إلى دار إسلام عند جميع الأحاف ومبهم
 اصحابها -، بل عند فقهاء المذهب لأربعة كوفه، وغير حاف أنه يطلع
 في دارها عامة أحكام اميرت والرواج والطلاق، وغير ذلك مما يعرف
 بالأحوال المستحصية، عند بالإضافة إلى ظهور الشعائر للإسلامة من
 التصورات الخمس والجمعة والعيد وغيرها، ودارها إسلامية في كل
 الأحوال على مذهب الأحاف لا خلاف.

بقول التهانوي في كشفه: "ولا خلاف في أنه يصير دار الحرب
 دار إسلام باجراء بعض أحكام الإسلام فيها" (١)

وهذا من عاندين يكتفي بالشعائر فيقول: دار الحرب تصير دار
 الإسلام باجراء أحكام أهل الإسلام فيها - كجمعة وعيد - وإن بقي فيها
 كافر أصلي، وإن لم تنصل بدار الإسلام (٢)

سادستها: وإذا كان في دار أحكام للكفر وأحكام للإسلام - وهذا
 هو الواقع للأسف -، فيسعي أن تحكم على دار الإسلام، تعييناً
 للإسلام، حديث: «الإسلام يعلو ولا يعلى عليه»

ولا يقال: إن اقتراب الموضع أكثر من السرعة عدد، وسعة لها
 ليس بالعدد، ألا ترى أن الفقهاء يحكمون للقبض في الدار التي فيها
 مسلم واحد وبقية كفار بالإسلام، وقد سبق نقل حجة من أقوالهم،

(١) كتاب اصطلاحات الفروع (٢/٢٩٢)

(٢) الدر المختار (١٧٥/٢)

هذه هي طريقة الفقهاء.

وبذلك فإن من عديد هذه بحرية أحكام أهل مكة
على دستور، وإن لا يحكم فيها حكم أهل الإسلام، وهذه
أحكام حكم مسلمين وأحكام أهل الترتيب، لا يكون دار حرب
وبالغها الأخير، أنه على فرض تعرض الأداة أو الترتيب وحده
وحيث النصر، فيه ينشئ ما كان على ما كان، يستصحب مسلم،
يرجع جانب الإسلام احتياطاً.

مخلص من ذلك كله أن الحكم على بلاد إسلامية يجب أن
كثرة، لأنه تصق القوانين بوجعية بحسب التصورات، لا يرى غير
تصور غفيرة، على اختلاف مداخلهم، منهم إلا على مذهب صواب
من حورج، ندين برون تكفير لأشخاص وإندبار بمجرد فعل الكثر



المذهب الثاني

أن الديار الإسلامية تحولت إلى دار مركبة من كفر وإسلام

استروح كثيرون من الإسلاميين فنوى شيخ الإسلام بن تيمية في
ماردين، وأنزروا حكمها على بلاد المسميين، ورأوها حكماً عدلاً ومخرجاً
حسناً مما يجدونه في أنفسهم من التردد في وصف ديارهم بالكفر أو الإسلام،
فأدوا بأن بلادهم ليست دار إسلام محضة، ولا كفر حاصلة، بل هي
دار ناشئة، مركبة من كفر وإسلام، وعرض أكثرهم عن كلام آخر
بشيخ الإسلام بن تيمية بشرط على أوصيائه تماماً دون محمل أو سوء
يقول أبو بصير من موقعه على الشبكة العالمية وأمصار - لا تخف
كثيراً عن سدة ماردين التي سئل عنها شيخ الإسلام بن تيمية؛ حيث كان
فيها الكفار ويُمشون صفة حاكمة امتدة - والمسلمون والمؤمنون
عامّة الناس والمسلمين - وأجاب شيخ الإسلام ... وذكر الفتوى
ثم قال: وهذا الحكم يُحمل على أكثر أمصار مسمين في هذا
العصر؛ تصدق أوصافها مع أوصاف سدة ماردين التي سئل عنها شيخ
الإسلام^(١)

والحق: أن الأوصاف غير متصافقة؛ ذلك أن ماردين تعبت عليها

أثر القوايين الوضعية في

أنسار بكفار، فصارب هم الكلمة والسيادة عليها، سبب السيادة، المعنى في بلاد المسلمين، وتطبق فيها حملة من الأحكام كافية للحكم حسب الإسلام، وما يطبق فيها من القوايين الكفرية ليس سبب غلبة الكثرة وسيطرتهم على الدار.

وقد أوضحنا سابقاً أن موضع هذه التفرقة فيما إذا غلب الكفار على دار الإسلام، وأقروا فيها من يواليهم من المسلمين، يظهر دور دينهم مقابل ما أو حراح بدفعوه هم، أو مقابل نصرتهم على أهل الإسلام وإذا كانت السيادة في بلاد المسلمين، فهي أهلها وأصحاب الأمر والنهي فيها؛ فأحق أن يروى عليها قول شيخ الإسلام وكون الأرض دار كفر أو دار إيمان أو دار الفاسقين ليس صفة لازمة لها، بل هي صفة عارضة بحسب سكانها^(١).

وقوله في موضع آخر: 'والقاع تتغير أحكامها بتغير أحوال أهلها، فمقد تكون القعة دار كفر إذا كان أهلها كفراً، ثم تصبح دار إسلام به' 'سلم أهلها كما كانت مكة شرفها الله- في أول الأمر دار كفر وحرب' وغير حاف أن الشيخ اس تسمية لا يقصد بمجرد السكنى لها، وإنما يقصد العلة على الدار والسيادة، وهذا ما يترشح من كلمة سكانها في النص الأول، وكلمة أهلها في النص الثاني.

المذهب الثالث

أن ديارنا إسلامية وإن حكمت بالقوانين الوضعية

يرى أصحاب هذا المذهب أن الحكم بالقوانين الوضعية لا ينافي مع
عن ديارنا صفة لإسلام ولم يحوها أي وصف آخر، ودلت أمور
أولها: أن الأصل الذي لا اختلاف فيه، "بقاء ما كان على ما كان
وهو هاهنا وصف ديارنا بالإسلام، فلا خروج عن هذا الأصل لأصل،
ولا انفصال عنه، لا يفتي، وهو هاهنا تحقق مناط حكم عليها بالكفر، أو
الخروج من وصفها بالإسلام.

وهذا يقتضي ما قل الحكم على الدار أن تثبت من شيئين

١ - أما أحدهما أن تثبت الأوصاف التي على الشارع بها حكم
على الدار.

٢ - والأخر، انطباق تلك الأوصاف على اندر أمعيه

ثانيها أنه قد تبين مما سبق عدم انطباق أي مصادق من ذكره
علماء على أي من ديارنا الإسلامية أنني تحكم بالقوانين الوضعية
والسيادة فيها للسلم، اللهم إلا لماط الذي ذكره الخوارج ومعتزلة،
مصدق — أن ظهور الكفار يشرع وصف الإسلام من غير
من تفصيل دلت

ذلك أنه حذراً على سبيل من مع المحقق، فقد يعرف
الأدلة أو الشرط، فإنه يبقى ما كان على ما كان، أو يترجح جانب الإسلام
احتياطاً، فإن في حكمه على ما ذكرنا مسنداً له لا سيما عند
سبب تدبير جليل هذا حكم متصف بأحسن عطف والإفساد

وبناءً على رأس التقليد بذلك من المعاصرين شيخنا الإمام محمد باقر
الدين الألباني - رحمه الله -، إذ يقول في أحد أحاديثه المسجلة.

سواء كان الأمر ما ذكره ابن تيمية - رحمه الله - في بعض فقر
فتاويه أن الأرض ليست بأحد، وإنما هي ناسكة، وقد كان
اعتد على سكان البلد وشعائهم هو الإسلام، فهي دار إسلام، و
كثير قد يحكمون بغير إسلامياً صرفاً أو محضاً.

ثم أقر الشيخ الألباني سائله على ما يلي ستعاكم في شريعة قد
تقولون إن بالنسبة للحرائر وموريات، تقولون: إن ما دعه نعت ملك
مسلمين، كون حكامها لا يحكمون بما أمر الله، هذا لا يخرج من
كثيرها دار إسلام إلى دار حرب^(١)



خاتمة

إن السيادة في الدولة الإسلامية لأحكام الله دون مدعيه، فهي أهم
ركاب دار الإسلام أو دولة الإسلام، ونعتمد هذه الأحكام لتوحيده
سكانه، وأنه من غير دول الإسلام على دول الكفر يومه يوحد جميع
أهله، وبعد سرث كل صورة وأوجه

من إفتيه فيم حصر سامي من عاصر قيام الدولة؛ لأنه لا يمكن
أن يكون شعب كيان مستقل وحقيقي ما لم يكن على إفتيه معين، وقد
انفتت كلمة مذهب الأربعة على أن معين عليه هي الأحكام على يد
الكفر أو الإسلام سيادة واستقلال والاملاك لندرك، ثم يسع ذلك
صير الأحكام، وكذلك الحرف أو الأمن للمسلمين أو الكفر، وبما
من شرط هذه يد أن يكون فيها مسلمون ما دامت تحت مستصحبهم،
ولا يقصر صير الأحكام الكثرة فيها أو انفراد بوجعية، بل لا يشترط
مدى ذلك ولا شمولهم، ولا يشترط محكم على يد الإسلام -
فمن جميع أنحاء، بل يكفي - شهر من أهل مسلمة - أن
تلازمه شدة لأعداءه

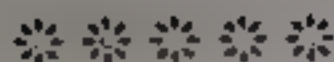
وكون لأرض دار كفر أو دار إسلام، من صفة لأرضها، في
هي صفة عارضة لحسب السيطرة وعلية وسيادة على الأرض، وذلك
على القبول الراجح، وهو مذهب الأكثرين

وبعد علم الكفار على دار إسلامية، فسقطت تحت مشيئة
كاملة، لكنهم أقروا فيها أهلها (المسلمين) على إصناف دينهم، فبه
تقرر بحق فتوى شيخ الإسلام ابن تيمية في ما رددت فيها دار مكة،
سارعتها الإسلام والكفر، وتمة رأي آخر أنها تبقى دار إسلام

وقد اختلف الإسلاميون في وصف ديارهم التي تحكم بقوانين
الوضعية، ويرجع هذا الخلاف إلى اختلافهم في تحديد مصادق التي تنسب
له دار الإسلام إلى دار كفر، واختلافهم كذلك في تكفير من حكمه
ما أمر الله، هذا إلى جانب عدم فهم بعضهم كلاء أهل العلم في هذه
المسألة وتربيلهم له في غير مفره.

وانتهى هذا البحث إلى أن داراً إسلامية وإن حكمت بالقوانين
الوضعية، وأن جعل الحكم فيها ماصاً للحكم على أدار بأنها دار كفر
وليست دار إسلام مخاطب للصواب، مخالف للصواب، ولعقيدة أهل
الاسم، وما قرره السادة المتفهاء على اختلاف مذهبهم وتنوع مشاربهم
التيهم إلا فيما نقل عن مذهب طوائف من الخوارج والمعتزلة، ومع أن

الباشرين من الحوارح (الإلحاح) يقول هذه السنة ويتروكون منها، فإن
تكمير الديار معتقد كثير من الإسلاميين اليوم أو أسفه!





آلفه رسل



١- مسرد أهم المصادر والمراجع

- أحكام الدميين ولسناميين في دار الإسلام دكتور عبد الكريم
ريمان مؤسسه الرسالة ١٤٠٢هـ
- الاسماء دار - س عبد ريت ٤٦٣ هـ، دار فسة بتساعة
والشعر، بيروت، تحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قنعي، ط
أولى، ١٤١٤هـ.
- الأحكام السلطانية للماوردي (٤٥٠ هـ) دار الكتب العلمية
بيروت.
- الأدب السبعة، تأليف الحنفية اشحات أبي عبد الله محمد بن
مصلح المقدسي، حنفية شعب الأربعة ط، و عمر الفاء، مؤسسه
الرسالة بيروت، ط/ الأولى ١٤١٦هـ.
- الإباضية بين الفرق الإسلامية.
- عقائد أهل السنة تأليف / محمد علي بكر أحمد بن بهيم
الإسماعيلي (٣١١ هـ) عمس / جمال عرب، دار
الإمارات، ط ١/ ١٤١٣هـ.

- البخاري.
- بدائع الصانع في رسم الشرايع، للكاساني، ب ١٢٥١ هـ.
- حقيق وخريج، محمد عدنان ناس درويش، در حياء، بـ
العربي، ط/ الثانية، ١٤١٩ هـ.
- حبيب نما في الخطا من المعاني والأساليب، 'مرت'، حقيق
أسامة بن إبراهيم، الناشر، لغاروق الحديث للطباعة والنشر، هـ
الأول، ١٤٢٠ هـ.
- جناح والإكيب لمحمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري، ت/
٨٩٧، ط/٢، دار الفكر بيروت ١٣٩٨ هـ.
- حفة المحتاج شرح المنهاج، لاس حجر هيثمي، در الكتب
عربي بيروت
- حاشية المدسوقي، محمد عرفة المدسوقي، حقيق محمد عبيد،
دار فكر بيروت
- جريدة الشرق الأوسط.
- حاشية بن قاسم عبي حفة المحتاج شرح منهاج، لاس حجر
هيثمي، در لكتاب عربي بيروت
- حكمة عبر ما أمر الله، در حله عبي محمد

- حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأنصار، —
ابن عابدين، مكتبة التجارية، مصطفى أحمد النار، مكة
المكرمة، ط/ الثانية، ١٣٨٦هـ.
- حاشية الشرواني على تحفة المصنف شرح المساج، لاس حجر
اهنمي، در الكتاب العربي بيروت
- الدر احكام شرح عمر الأحكام لملا حسرو
- الدحية سفراني، تحقيق الدكتور/ محمد حنّي دار العرب
الإسلامي، ط/ الأولى، ١٩٩٤م.
- السيل الجرار المتدفق على حدائق الأرهاار، للشوكانّي، تحقيق/
محمود إبراهيم رايد، دار مكتبة العمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ.
- مس الدارقطني - مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ -
٢٠٠٤م
- شرح الررقاني على موطأ الإمام مالك، دار المعرفة لطباعة
والنشر، بيروت، ط/ ١٣٩٨هـ.
- الصلاة لابن القيم الجوزية.
- صحيح مسلم، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري
اليسابوري، ت ٢٦١ هـ، تحقيق محمد فؤاد عبد السقي در

الفكر بيروت، ط/ ١٤٠٣هـ.

- صحيح مسلم بشرح النووي، دار الكتب العلمية بيروت
- عمدة وخصائص در الإسلام ودر الکفر، دکتور محمد
سنيابي، دار الفتيلة، بيروت، ط/ ١٤٢١هـ
- علوم في الدين دکتور عبد الرحمن بلويحي، مؤسسة رسالة،
الطبعة الثالثة ١٤١٦هـ.
- نوره الدوي، أحمد بن عبيد بن سالم بنهروي مالكي، ط
١١٢٥، دار محكر بيروت ١٤١٥هـ.
- انوار بين الشرق بعد الفهرس صاهر العدادي (ت ١٤٢٩هـ)
تحقيق محمد عبي الدين عبد الحميد دار المعرفة بيروت-
- فقه سياسة شرعية - د خالد علي محمد بورع موس
الحريسي الطعة الأولى ١٤١٨هـ
- فتح انباري بشرح صحيح البخاري - للحافظ بن حجر
المعصلاي - المكتبة السلفية بالقاهرة.
- قصبا فنية معصرة، دكتور / محمد رمضان انوشي - مكة،
اخاري دمشق ط ٥، ١٤١٤هـ
- كشف اصطلاحات بنوي، محمد عبي بن عبي بنهروي

(بوبي بعد ١١٥٨) وضع حوشيه أحمد حسن، دار الكتب

العلمية بيروت، ط/١-١٤١٨هـ.

• اعلى، تصنيف: ابن حزم الأندلسي، ت/٤٥٦هـ، تحقيق/ أحمد

شاكر، دار التراث، القاهرة.

• المسوط، لـ شمس الدين السرحسي، دار الفكر، بيروت، ط،

١٤٠٦هـ.

• استغنى شرح موطأ الإمام مالك، تأليف/ القاضي أبي الوليد

سليمان بن حلف بن سعد الناحي، ت/٤٩٤هـ.

• انعي لاس قدامة، دار الكتاب العربي، بيروت ١٤٠٣هـ، عناية

جماعة من العلماء.

• معي المحتاح إلى معرفة معاني ألفاظ المشاهج، شرح محمد

الشريبي الخطيب، دار إحياء التراث العربي بيروت

• مقالات لإسلاميين واختلاف امصدين، لسبح أهل السنة

والجماعة الإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل الأسعري (ت. ٣٣٠)

تحقيق/ محمد محي الدين عبد الحميد المكسة بعصرة بيروت،

ط ١٤١١هـ

• مجموع الفتاوى ابن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد

لشئون الحرمين الشريفين.

- ... (...) ...
• ...
• ... (...) ...
• ... ۵۱۳۶۳ ...
• ...
• ... (...) ...



٢- مسرد الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الاستفتاح	٥
مقدمة المؤلف	٧
التمهيد	١٠
المبحث الأول:	
مناط الحكم على الدار بالكفر أو الإسلام	١٤
السيطرة والغلبة والسيادة مناط الحكم على الدار باتفاق المذاهب	
الأربعة	١٤
الدليل على ذلك	١٦
أقوال المُحققين من العلماء: ابن تيمية، الشوكاني، ابن حزم،	
الإسماعيلي	١٩
أقوال علماء المذاهب الأربعة	
٢٠	٢٠
أقوال علماء الأحناف	
٢٠	٢٠
أقوال علماء المالكية	
٢٣	٢٣

- أقوال علماء الشافعية ٢٥
- أقوال علماء الحنابلة ٢٧
- مثل الدار في الحكم عليها مثل من أسلم ٢٨
- لا يشكل على هذا ما صرح به جملة من العلماء من ذكر غلبة
- الأحكام ٢٩

المبحث الثاني:

- تحول دار الإسلام إلى دار كفر ٣٢
- المذهب الأول: أن دار الإسلام لا تصير دار كفر مطلقاً ٣٣
- المذهب الثاني: أن دار الإسلام تتحول إلى دار كفر بارتكاب
- الكبائر ٣٦
- الخوارج المعاصرون يتفون نسبة هذا المذهب إلى أسلافهم من
- الخوارج الأوائل ٣٧
- المذهب الثالث: أن دار الإسلام لا تتحول إلى دار كفر بمجرد
- استيلاء الكفار، بل حتى تنقطع عنها شعائر الإسلام ٣٨
- المذهب الرابع: أن دار الإسلام تتحول إلى دار كفر بتعام القهر
- والغلبة ٣٩



المذهب الخامس: أن دار الإسلام تتحول إلى دار كفر إذا استولى

عليها الكفار، وأظهروا أحكامهم ٤٤

هذا المذهب أولى بالقبول ٤٥

المبحث الثالث:

استيلاء الكفار على دار الإسلام وإقرارهم المسلمين فيها يظهرون

إسلامهم ٤٦

فتوى شيخ الإسلام بن تيمية في ماردن ٤٦

فتوى الاسيحياني الفقيه الحنفي ٤٩

فتوى الرملي الفقيه الشافعي ٥٠

المبحث الرابع:

أثر القوانين الوضعية في الحكم على الدار بالكفر أو الإسلام ٥٢

أسباب الخلاف ٥٢

المذهب الأول: أن الديار الإسلامية تحولت إلى دار كفر محضة ٥٣

أراضي أفغانستان الخاضعة لطالبان دار كفر في نظر عمر بكري ٥٣

بلاد المسلمين اليوم ديار كفر عند حزب التحرير ٥٤

وكذلك عند مؤلف كتاب "الفريضة الغائبة" ٥٤



- الرد على كتاب "الفريضة الغائبة" ٥٥
- رأي الشيخ أبي زهرة ٥٥
- الرد عليه ٥٧
- المذهب الثاني: أن الديار الإسلامية تحولت إلى دار مركبة من كفر وإسلام ٦١
- المذهب الثالث: أن ديارنا إسلامية وإن حكمت بالقوانين الوضعية .. ٦٣
- رأي الشيخ الألباني - رحمه الله - ٦٤
- الخاتمة ٦٥
- مسرود المصادر ٧١
- مسرود الموضوعات ٧٧

